

دروس في

اصول الفقه

(الدرس الثامن عشر)

حقيقة الوضع

(الجزء الثاني)

قد أشرنا في الدرس السابق إلى نظريّات جماعة من العلماء الكبار في حقيقة الوضع و شرحنا بعض المسالك المشهورة في هذا الخصوص ، كمسلك الاختصاص و مسلك التعهّد و مسلك التنزيل و مسلك الاعتباريّة ، مع بيان الملاحظات عليها. و نطرح في هذا الدرس أيضا نبذة اخرى من المسالك المعروفة في حقيقة الوضع :

مسلك الملازمة

و هو ما نُسب إلى المحقّق العراقي ، من أنّ حقيقة الوضع هي الملازمة بين اللفظ و المعنى ، بمعنى أنّ تصوّر اللفظ مستلزم لتصوّر المعنى.

يقول المحقّق العراقي في كتابه "مقالات الاصول" :

"إنّ حقيقة الجعل هو إيجاد العلقّة بين اللفظ و المعنى ، الراجع في الحقيقة إلى إيجاد صفة المبرزيّة للمعنى بإرادته ، و مرجعه إلى نحو تخصيص اللفظ بمعنى مخصوص ، الراجع إلى نحو تلازم بينهما ، و أجري على هذا المعنى عنوان ادّعائيّ عنائيّ و عبّر عنه بوضع اللفظ على المعنى".

و حيث أنّه تارة يشير إلى أنّ الوضع هو الملازمة الاعتبارية ، و اخرى بأنه الملازمة الواقعية ، أورد عليه الآخرون بأنّهما لا يتجمعان.

و دافع عنه بعض المعاصرين بأنّ مقصوده هو أنّ الوضع عبارة عن كليّ الملازمة ، الجامع بين مراحل الوضع ودرجاته ، فهذه الملازمة في المرحلة الأولى من مراحل الوضع ملازمة اعتبارية ، فهي عبارة عن جعل التلازم بين اللفظ و المعنى و اعتبارهما متلازمين . و لكنّها في المرحلة الأخيرة من الوضع تكون ملازمة واقعية ، وهي عبارة عن استلزام تصور اللفظ لتصور المعنى.

يقول العراقي في "مقالات الاصول" :

"إنّ هذه العلقّة و الارتباط بعد تماميّة جعلها و صحّة منشأ اعتبارها ، و إن سمّيت من الامور الاعتبارية في قبال ما لها ما يزاء في الأعيان من نحو هيئة قائمة بها ، و لكن لم تكن من الاعتبارات المحضة المتقوّمة بالاعتبار محضا بحيث تنعدم بانقطاعه ، بل كانت من الواقعيّات التي كان الاعتبار طريقا إليها بحيث كانت قابلة لتعلّق الالتفات إليها تارة و الغفلة اخرى ، و لها موطن ذهني و خارجي ، نظير الملازمات الذاتية بين الأشياء المحفوظة في عالم تقرّرها المخزونة في الذهن تارة و في الخارج اخرى ، تبعا لوجود طرفيها خارجا و ذهنيا ، فالعقل كما يرى في الذهن الملازمة بين الطبيعتين كذلك يرى في الخارج هذه الملازمة بين الموجودين في الخارج ؛ و

هكذا نقول في العلة المزبورة بأنّها بين الطبيعتين [ذهنيّة] و بين الموجودين خارجا [خارجيّة] ."

الاعتراض عليه

اعترض عليه بعض المحققين - كما في المحاضرات و غيرها - بأن الملازمة ان قصد بها الملازمة الواقعية فهي تارة تقاس بالنسبة للجاهل بالوضع و تارة تقاس بالنسبة للعالم به ، فإن قيست بالنسبة للجاهل فهو مستحيل ، إذ لا يمكن للجاهل بالوضع ادراك الملازمة بين اللفظ و المعنى و الا لاستحال الجهل باللغات كلها اذا كان هناك ملازمة واقعية بين اللفظ والمعنى شاملة للجاهل و العالم، وان قيست بالنسبة للعالم بالوضع فهي حاصلة عنده لكنها متفرعة عن الوضع مترتبة عليه لا أنها هي الوضع نفسه.

وان أريد بها الملازمة الاعتبارية فتارة تلاحظ بالنسبة للجاهل بالوضع و تارة تلاحظ بالنسبة للعالم به ، فإن لوحظت بالنسبة للجاهل بالوضع فصدورها لغو، لأن الجاهل بالوضع لا علم له به حتى ينتقل من تصور اللفظ لتصور المعنى ، فاعتبار الملازمة في حقه لا يجدي شيئاً و لا اثر له ، و ان لوحظت بالنسبة للعالم بالوضع فيرد عليها أنها تحصيل حاصل ، لأن العالم بالوضع عنده ملازمة ذهنية بين اللفظ و المعنى.

الردّ على هذا الاعتراض

و ردّ بعض المعاصرين على الاعتراض المذكور بقوله :

"أولاً : إنّنا نختار أنّ المراد بالملازمة الواقعية هي المقاسة بالنسبة للعالم بالوضع لا بالنسبة للجاهل به و لا يرد الاشكال بأن هذه الملازمة ليست هي بالوضع بل هي متفرعة عن الوضع ، وذلك لأنّ الوضع على نوعين : الوضع بالمعنى المصدري والوضع بالمعنى

الاسم المصدرى ، و الملازمة الواقعية و ان كانت متفرعة عن الأول لكنها هي الوضع بالمعنى الثاني و مراد صاحب هذا المسلك عندما يعرف الوضع بالملازمة الواقعية هو المعنى الثاني لا الأول.

ثانياً : اننا قد نختار أن المراد بالملازمة في التعريف هو الملازمة الاعتبارية في حق الجاهل بالوضع لا في حق العالم به لئلا يلزم تحصيل الحاصل ، و لا يرد عليه الاشكال بان الملازمة الاعتبارية في حق الجاهل لغو لعدم انتقاله من اللفظ للمعنى بمجرد هذه الملازمة. و ذلك لأنّ اعتبار الملازمة في حق الجاهل لم يقصد منه حصول الانتقال للمعنى عن طريق اللفظ بعد اعتبار الملازمة مباشرة و بدون واسطة حتى يرد اشكال اللغوية ، بل المقصود منه حصول الانتقال للمعنى بواسطة المرور بمرحلة سببية اللفظ مع القرينة للمعنى ، فالاعتبار للملازمة مع شريطة هذه المرحلة لا يكون لغواً بالنسبة للجاهل بهذا الوضع".

و مع ذلك كلّه ، فإنّ التعبير عن الوضع بانه الملازمة بين اللفظ و المعنى ، لا يكشف عن حقيقة الوضع ؛ لأنّ ما يعبر عنه بأنّه هو الجامع بين الملازمة الاعتبارية و الملازمة الواقعية هو عين الملازمتين المذكورتين ، و كلتاها لا تعبران عن حقيقة الوضع كما هو المقصود.

غاية الأمر أنّ هذا المسلك يبيّن نوع العلاقة و الارتباط بين اللفظ و المعنى ، الذي يعبر عنه بالوضع بالمعنى الاسم المصدرى ، دون أن يبيّن حقيقة وضع الالفاظ و جعلها للمعاني ، الذي يعبر عنه بالوضع بالمعنى المصدرى. و هذا الأخير هو المقصود ههنا.

مسلك الهوهويّة و الاندماج

و المقصود منه هو أنّ الاعتبار الأدبي الصادر من الواضع هو جعل الهوهوية بين اللفظ و المعنى بهدف الوصول إلى الاندماج بين تصوّر اللفظ و تصوّر المعنى.

و قد ذهب إلى هذا المسلك جمع من الاصوليين ، و منهم السيّد السيستاني في كتابه "الرافد". و قال في شرح ذلك المسلك ما يلي ملخّصاً :

إنّ العلاقة بين اللفظ و المعنى الموضوع له تمرّ بمراحل أربع:

الف - مرحلة الانتخاب ، وهي المسماة عندهم بالوضع (بالمعنى المصدرى).

ب - مرحلة الاشارة ، وهي الاشارة باللفظ للمعنى لعوامل كمية أو كيفية تساعد على ذلك.

ج - مرحلة التلازم والسببية الذهنية ، وهي كون صورة اللفظ سبباً لتصور المعنى.

د - مرحلة الهوهوية ، وهي اندماج تصور المعنى في تصور اللفظ.

إنّ مرحلة الانتخاب والوضع بالمعنى المصدرى لها حقيقة و لها مصحح.

أما حقيقتها فهي اعتبار أدبي من الاعتبارات الأدبية ، فإن الاعتبار الادبي معناه إعطاء حد شيء لشيء آخر لنقل الاحاسيس للشيء الآخر و توجيهها نحوه ، فعندما يقال على سبيل الاستعارة جاء أسد و يقصد به الرجل الشجاع ، فإن الشجاع هنا قد اعطي حد الأسد

المفترس لنقل احساسيس الهيبة والخوف من الأسد الحقيقي إلى الأسد المجازي و هو الرجل الشجاع ، فكذلك عملية الوضع لون من ألوان الاعتبار الأدبي ، فعندما يقال هذه نار و يكرر الاطلاق ، فانما المقصود بذلك اعطاء حد النار و هو الصورة الخاصة لمفهوم النار للفظ نفسه و لتظل الحالة الاحساسية للانسان عندما يرى النار موجودة مع سماع لفظ النار أيضاً.

و أما المصحح لهذا الاعتبار الأدبي فهو التمهيد لحصول العلاقة الراسخة بين اللفظ و المعنى ، فالوضع و الجعل و التخصيص اعتبار أدبي غير متأصل قصد به التمهيد لحصول العلاقة بين اللفظ و المعنى ، لما ذكره علماء البيان من كون المجاز طريقاً للحقيقة، فالاعتبار في بدئه أدبي غير متأصل و بوصله لمرحلة الاشارة و التفهيم يتحول الاعتبار إلى كونه حقيقة متأصلة تكوينية بين اللفظ والمعنى.

الاعتراض على هذا المسلك

اعترض جماعة من المحققين على مسلك الهوهوية و تنزيل وجود اللفظ منزلة وجود المعنى - و منهم السيد الخوئي في محاضراته - بما يلي بالاختصار :

أولاً : انّ تنزيل شيء مكان شيء آخر يحتاج إلى مصحح ، و المصحح للتنزيل ترتيب آثار المنزلّ عليه على المنزلّ ، فمثلاً في قول الشارع "الطواف بالبيت صلاة" نوع من التنزيل لم يصح ذلك الا باعتبار ترتيب آثار الصلاة و لوازمها على الطواف ، وهنا في مقامنا عندما يقوم الواضع بجعل الهوهوية بين اللفظ و المعنى فهذا نوع من التنزيل ، أي تنزيل وجود اللفظ منزلة وجود المعنى للهوهوية بينهما،

مع أنه لا تترتب آثار المعنى على اللفظ بمجرد هذا التنزيل فلا مصحح له.

و اجيب عن هذا الاعتراض بأنّ المصحح لهذا الاعتبار الأدبي هو ترتب آثار المنزل عليه على المنزل ، الا ان هذا الترتب يكفي في كونه مصححاً حصوله و لو بالواسطة و لا وجه لتوقف مصححيته على الترتب المباشر ، أي من دون الواسطة.

فيكفي في تنزيل وجود اللفظ منزلة وجود المعنى و اعتبار الهوهوية بينهما ترتب لوازم المعنى و آثاره (من الحسن و القبح) على الوجود الذهني للفظ و لو بواسطة كثرة الحمل.

ثانيا :

إنّ الهدف من الوضع هو حصول الدلالة ، أي دلالة اللفظ على المعنى ، ومن الواضح أنّ الدلالة تتوقف على طرفين متغايرين و هما: دالّ و هو صورة اللفظ ، و مدلول وهو صورة المعنى ، فجعل الهوهوية بينهما لا ينسجم مع هدف الوضع.

و اجيب عن هذا الاعتراض بأنّه يبتني على أن تكون الدلالة علاقة السببية و التلازم بين تصور اللفظ وتصور المعنى ، فتكون متقومة بطرفين ؛ أمّا إذا قلنا بأنّ الدلالة هي الهوهوية و اندماج صورة المعنى في صورة اللفظ ، فيكون اعتبار الهوهوية بينهما منسجماً مع هدف الوضع.

ثالثا :

إنّ تفسير الوضع بالهوهوية بين اللفظ والمعنى تفسير يحتاج الى عمق في النظر ودقة في التفكير ، و هذا بعيد عن الالذهان العامية التي بيدها عملية الوضع غالباً ، بينما اذا تأملنا في حقيقة الوضع نجدها امرأ ميسوراً يصدر حتى من الاطفال ، فكيف يصح تفسير هذا

الأمر الميسور بهذا المعنى الدقيق الذي لا تناله الافهام السطحية
السادجة.

و اجيب عن هذا الاعتراض بالنقض تارة ، و بالحلّ اخرى.

أمّا الجواب النقضي فهو أنّ هذا الاعتراض يرد على المحقّق الخوئي
أيضا فيما اختاره من مسلك التعهّد.

و أمّا الجواب الحلّي فهو ما أشار إليه السيّد السيستاني من أنّ
جعل الهوية أمر لا يحتاج لعمق الفكر ولا دقة التأمل ، لأنه لون من
ألوان المجاز ، وهو ما يسمى بالاستعارة ، أي إلباس أحد الشئيين
لباس الاخر ، و هذا ما يقوم به أغلب أبناء العرف في محاوراتهم.
فمثلاً قولهم : فلان أسد ، و هي قمر ، لا اشكال أنه من مصاديق
الاستعارة ، وهي اعتبار الهوية بين النوعين و أنّ الرجل الشجاع
مصدق للأسد. وكقول الشاعر:

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

بل اعتبار الهوية يصدر حتى من الأطفال كما في مقام الشتم
حيث يقال (يا كلب بن الكلب) ، فإن هذا الاطلاق استعارة حقيقية
واعتبار للهوية. فإذا كان اعتبار الهوية من المرتكزات المستقرة
في أذهان المجتمعات فلا مانع من تصوير الوضع بالمعنى المصدري
بمعنى الهوية و دخوله تحت هذا المرتكز العام.
